

خدمات قانونية
بحلول مبتكرة

القصير والتركي للمحاماة
KT & ASSOCIATES



رؤية
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA





القصير والتركي للمحاماة
KT & ASSOCIATES

المحتوى

03	نبذة عن الشركة
04	رؤيتنا ورسالتنا
05	خدماتنا
09	منهجيتنا
10	فريق العمل
11	الشركاء المؤسسون
12	المستشارون
13	المحامون
14	خيارات التعاقد
18	النطاق الجغرافي
19	نخبة من عملائنا

نبذة عن الشركة

- شركة محاماة سعودية تأسست كمكتب محاماة في عام 2010م، ثم تحولت إلى شركة محاماة وفق نظام الشركات المهنية في عام 2016م، وحاصلة على الترخيص اللازم لمزاولة نشاط المحاماة وتقديم الاستشارات القانونية، مسجلة كمنشأة قانونية لدى الهيئة السعودية للمحامين.
- نلتزم بتقديم خدماتنا وفق أعلى مستويات الجودة، ملتزمين بالمعايير المهنية والامتثال للأطر القانونية المنظمة للمهنة، مُعتمدين على فريق قانوني مؤهل يتمتع بخبرات متنوعة ومتكاملة تغطي مختلف المجالات القانونية.
- نُعرف بنهجنا القائم على الابتكار القانوني وتحليل المخاطر بعمق، لتقديم الحلول القانونية الأكثر فعالية، وملاءمتها لعملائنا، نتبنى إجراءات استباقية تواكب التطورات القانونية، وتوفر حماية ومرونة في التعامل مع التحديات القانونية.
- نسعى أن نكون شريكًا قانونيًا رائدًا، يسهم في تحقيق مصالح عملائنا، من خلال اعتمادنا لنهج يركز على العميل ويضع مصالحه في صميم كل عملية قانونية، مما يعزز بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة المتبادلة.

رؤيتنا

الريادة في تقديم الخدمات والحلول القانونية المبتكرة والمتكاملة في المملكة، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة لتحقيق نجاح عملائنا.

رسالتنا

- الالتزام بتقديم خدمات قانونية معتمدين على الكفاءة والخبرة والمهارة العالية في فريق العمل، في مختلف التخصصات القانونية.
- الاستمرارية بالسعي لبناء علاقة دائمة ومستمرة مع عملائنا مبنية على الثقة والفهم العميق لمتطلبات واحتياجات عملائنا.
- الجودة من خلال توظيف قدراتنا لتقديم وابتكار الحلول والخدمات والمنتجات القانونية، لتكون جزءاً من نجاح عملائنا.





خدماتنا

نتميز بتقديم الخدمات القانونية المختلفة
في شتى المجالات القانونية.

التقاضي والتحكيم وإدارة النزاعات

نمثل عملائنا أمام الجهات القضائية والهيئات التحكيمية، داخل المملكة العربية السعودية، لدينا فريق من المحامين والمستشارين يمتلك خبرة في التفاوض، وإدارة وحل النزاعات، والتمثيل القضائي، ونحرص على إدارة ملف القضية وفق أفضل الممارسات، بما يساهم في حفظ وحماية حقوق ومصالح عملائنا.

الدراسات والاستشارات القانونية

نعد دراسات قانونية مفصلة تتعلق بمختلف الاشكاليات التي تواجه العملاء، ونقوم بتحليل التشريعات والأنظمة المطبقة وتقديم دراسة قانونية شاملة، تساعد العملاء على فهم موقفهم القانوني، وتقديم الحلول المناسبة لحماية حقوقهم في جميع المجالات القانونية، كما نسعى إلى تقديم النصح والرأي القانوني المناسب للعميل، بما يساهم في اتخاذ قراره وتطوير أعماله.

العقود والاتفاقيات

نعد العقود القانونية بمختلف أنواعها، بما في ذلك مذكرات التفاهم، عقود الشراكة، الاتفاقيات التجارية، وعقود التعاون، واتفاقيات عدم الإفصاح، يحرص فريقنا على تقديم صياغة دقيقة وشاملة تلبي احتياجات عملائنا، طيلة دورة حياة العقد، وتقلل من المخاطر القانونية المستقبلية.

الملكية الفكرية

نحمي ونسجل حقوق الملكية الفكرية لعملائنا، بما في ذلك العلامات التجارية، الوكالات التجارية، براءات الاختراع، وحقوق التأليف، نسعى لضمان الحماية الكاملة لهذه الحقوق، من خلال تقديم استشارات قانونية، وإجراءات تسجيل رسمية، تضمن عدم التعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بعملائنا.

الاندماج والاستحواذ

نقدم المشورة القانونية لعملائنا في كافة مراحل عمليات الاندماج والاستحواذ، ونقوم بتقييم قانوني للصفقات التجارية، وإجراء الفحص النافي للجهالة، إعداد الوثائق القانونية، المشاركة في التفاوض، كما نحرص على ضمان تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ بنجاح ودون إشكالات قانونية.

الزكاة والضريبة والجمارك

إيماناً منا بأن التعاون الاستراتيجي يعطي القوة والمتانة في تطوير العمل وجودة مخرجاته، فإننا نحظى بتحالف مع مجموعة من أفضل مكاتب المحاسبة المتخصصة في التعامل مع منازعات الزكاة والضريبة.

الحوكمة والامتثال

نضع أطر تنظيمية وإدارية، لضمان الشفافية والمساءلة داخل الكيانات، ونقوم بإعداد وتطوير سياسات وإجراءات الحوكمة التي تضمن التزام الكيانات بالأنظمة واللوائح، بما يضمن إدارة العمليات الإدارية والقانونية، لتسير بطريقة منظمة تعزز الشفافية.

تشغيل الإدارات القانونية

نتولى كافة أعمال العميل القانونية، من خلال تخصيص فرق عمل قانونية تعمل لدى العميل، متفرغة لتوفير الخدمات القانونية اليومية بهدف تخفيف العبء البشري عن العميل وضمان جودة العمل.

الاستثمار الأجنبي

نقدم خدمات قانونية متكاملة ومتخصصة لدعم المستثمرين الأجانب، في تأسيس وتطوير أعمالهم داخل المملكة العربية السعودية، مع ضمان الامتثال الكامل للأنظمة واللوائح المعمول بها.

التحول والخصخصة

من خلال عملنا السابق على خصخصة وتحول كثير من الجهات الحكومية، اكتسبنا خبرة قانونية كبيرة تمكننا من تقديم هذه الخدمة.

الموارد البشرية ونظام العمل

لدينا خبراء في الجوانب القانونية في الموارد البشرية ونظام العمل، كما أننا جهة مرخص لها في اعتماد لوائح تنظيم العمل للمنشآت.

العقارات والمقاولات

من خلال خبرتنا في التعامل مع كافة أنواع النزاعات المتعلقة بالعقارات والنزاعات المتعلقة بالمقاولات، نقدم لعملائنا حلول متكاملة للتعامل مع الإشكالات التي يواجهها العميل في مشاريعه القائمة أو المنتهية، كما نرسم خارطة طريق للمشاريع المستقبلية للتعامل مع المخاطر القانونية المحتملة.

الحلول القانونية

نسعى لابتكار حلول قانونية مخصصة تتناسب مع احتياجات ومتطلبات العميل، ونقدم حلولاً متقدمة تستند إلى خبرتنا الواسعة في القوانين المحلية، هدفنا توفير حلول قانونية تتناسب مع متطلبات العميل، وتساعد في التغلب على الإشكاليات القانونية التي يواجهها.

منهجيتنا في تقديم الخدمات القانونية

نضع الجودة والسرعة كمعيارين رئيسيين لتحقيق رضا عملائنا، وذلك من خلال منهجية معتمدة على:

سرعة تقديم الخدمة من خلال توفير الآتي:

- **الفهم والتحليل القانوني:** نبدأ بفهم لمتطلبات العميل، ثم نقوم بتحليل الحالات والاستفسارات والنزاعات ومعرفة نقاط القوة والضعف، لتحديد الأهداف والنتائج التي يسعى العميل للوصول إليها.
- **المخرجات:** نعمل على تقديم خدمات وحلول قانونية عملية، متضمنة للمخاطر القانونية المحتملة، مع تقديم استراتيجيات فعالة لإدارتها، والتعامل معها.
- **الدعم والمتابعة:** نسعى إلى تقديم الدعم للعميل من خلال تطبيق الخطوات والحلول القانونية على أرض الواقع، والمتابعة لحين انتهاء الإشكاليات القانونية.
- **تقارير الأداء:** نحرص على تزويد العميل بتقارير دورية تعكس الأعمال والخدمات القانونية، وتعكس التحديات التي قد يواجهها العميل، وتقديم الحلول والتوصيات التي تكفل خلق بيئة قانونية فعالة.

جودة تقديم الخدمة من خلال التزامنا الآتي:

- **اتفاقية مستوى الخدمة:** نقوم بعد التعاقد بوضع سياسة مع العميل تتضمن مسار وخطوات التنفيذ وفق إجراءات ومدد محددة.
- **مدير علاقة:** حيث نقوم بتعيين مدير علاقة للعميل لضمان سرعة التواصل.



فريق العمل

إنّ جودة الخدمات القانونية تقوم بشكل أساسي على كفاءة فريق العمل، ونرى أنّ كفاءة الفريق تعتمد على التأهيل القانوني والشرعي، والخبرة والدراية في الأنظمة وبما يجري عليه العمل في القضاء والمهارة في القدرة على تفهم احتياجات العميل وتكييفها مع النصوص والأوضاع القانونية ووضع الحلول. لهذا حرصنا في المجموعة على استقطاب نخبة من ذوي المؤهلات العلمية العالية في الشريعة والقانون وذوي الخبرة والممارسة الميدانية في العمل القانوني في المملكة.

لدينا علاقات تعاون مع مستشارين خبراء متخصصين في الجوانب القانونية الدقيقة يسهمون معنا في المشاريع القانونية والمواضيع الدقيقة التي تحتاج بطبيعتها إلى خبرة قانونية في مجال معين في الأنظمة والقوانين.

الشركاء المؤسسون



حمود القصير
الشريك المؤسس

يتمتع بخبرة قانونية وقضائية تتجاوز 20 عامًا. حصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما نال دبلومًا عاليًا في الأنظمة القضائية من معهد الإدارة العامة. عزز معرفته القانونية من خلال المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في القانون.



سعد التركي
المدير والشريك المؤسس

حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة الملك سعود، ودرجة الماجستير في القانون التجاري من جامعة الملك عبد العزيز. يمتلك خبرة قانونية تمتد لأكثر من 20 عامًا في المجالات القانونية المتنوعة، مع تركيز خاص على المنازعات المالية والتجارية والعقارية والعمالية.

المستشارون

أ. مجدي شاهين

المستشار العمالي والقانوني، وعضو في الاتحاد الفرنسي للمستشارين القانونيين (FFA)، واجتاز العديد من الدورات القانونية المحلية والدولية، تبلغ خبرته القانونية ما يزيد عن 10 سنوات.



أ. ابتهاج باداود

ماجستير القانون الخاص، خبيرة في القضاء التجاري وقضاء الشركات، وتقديم الدعم القانوني، أخصائي معتمد في الحوكمة والمخاطر وإدارة الالتزام، تبلغ خبرتها القانونية 6 سنوات.



أ. رنا الشوربجي

ماجستير القانون الخاص، متخصصة بإعداد الدراسات القانونية والصياغة القانونية المشتملة على لوائح الدعوى والمذكرات القضائية والاعتراضات وتقديم الاستشارات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية، تبلغ خبرتها القانونية 5 سنوات.



أ. ليث الطوال

مستشار ضريبي معتمد لدى الهيئة السعودية للمحاسبين، متخصص في الضريبة وما يتعلق بها، (FMVA) يمتلك خبرة جاوزت 15 سنة.



د. محمد الحسون

دكتوراه في القضاء والسياسة الشرعية، ممارس قانوني معتمد من الهيئة السعودية للمحامين، محترف الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، خبير في التقاضي، ومدير المشاريع القانونية، تبلغ خبرته القانونية ما يزيد عن 10 سنوات.



أ. كريم عسران

ماجستير قانون التجارة والاستثمارات الدولية، حاصل على عدد من الدبلومات القانونية، متخصص في النظام التجاري ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والتحكيم، تبلغ خبرته القانونية 14 سنة.



أ. عبد العزيز الصديق حمد

مستشار السياسات، ومحكم معتمد، متخصص في صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات، والسياسات والتشريعات المختلفة، باللغتين العربية والإنجليزية، تبلغ خبرته القانونية ما يزيد عن 25 سنة.



أ. أحمد المروشي

متخصص في المسائل القانونية للشركات، بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ، خبير صياغة العقود والاتفاقيات وتحليلها والتفاوض بشأنها باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، تبلغ خبرته القانونية 8 سنوات.



المحامون

أ. أحمد الهديب



محامٍ مرخص عضو الهيئة السعودية للمحامين، أخصائي الحوكمة المعتمدة، خبير في التفاوض وحل النزاعات بالطرق الودية، متخصص في القضايا التجارية والقضايا المتعلقة بالعقارات، تبلغ خبرته القانونية 9 سنوات.

أ. روابي العتيبي



محامٍ مرخص عضو الهيئة السعودية للمحامين، مؤهلة معتمدة لدى وزارة العدل، خبيرة في الاستثمار الأجنبي وتأسيس الشركات، متخصصة في القضاء العمالي ولوائح تنظيم العمل، تبلغ خبرتها القانونية 12 سنة.

أ. محمد الحربي



محامٍ مرخص عضو الهيئة السعودية للمحامين، متخصص في القانون التجاري المتفرع عنه نظام الشركات والمحاكم التجارية، يمتلك الخبرة في دراسة القضايا وحضور الجلسات وإدارتها وإعداد المذكرات واللوائح، تبلغ خبرته القانونية 6 سنوات.

أ. نورة المطيري



محامٍ مرخص عضو الهيئة السعودية للمحامين، متخصصة في القضاء العمالي، تمتلك الخبرة في دراسة القضايا وحضور الجلسات وإدارتها، تبلغ خبرتها القانونية 3 سنوات.

خيارات التعاقد



ندرك أن لكل عميل احتياجات قانونية معينة تختلف في متطلباتها وطبيعتها، ولذلك نقدم خيارات متعددة، تتيح للعملاء اختيار النهج الذي يتناسب مع احتياجاتهم القانونية.

الخيار الأول

احتساب الأتعاب على أساس الساعة: هذه الطريقة مخصصة للعملاء الذين لديهم احتياج قليل للخدمات القانونية.

مميزات الخيار

تتناسب هذه الطريقة مع العميل الذي لا يتطلب خدمات قانونية مستمرة، وتكون وفق احتياج العميل.

كيفية العمل

يتم طلب الخدمة من العميل، ثم يتم حساب الأتعاب بناءً على عدد الساعات والخير الذي يتطلبه تنفيذ الخدمة، ويتم اعتماد التنفيذ من العميل قبل تقديم الخدمة.

تحديد الأتعاب

يتم احتساب الساعة وفق الخبرات الوظيفية لمنفذ الخدمة بناءً على جدول الأتعاب المتفق عليه مع العميل.

الخيار الثاني

احتساب الاتعاب على أساس مبلغ محدد (عقد سنوي): هذه الطريقة موجهة للعملاء الذين يحتاجون إلى خدمات قانونية مستمرة.

مميزات الخيار

- ثبات التكلفة: يعرف العميل مقدماً التكلفة السنوية للخدمات القانونية، ووضع الميزانية المالية المخصصة لذلك.
- سرعة تقديم الخدمة: يتم تقديم الخدمات بشكل عاجل وسريع.
- توفير التكاليف: يعد هذا النوع من التعاقد خياراً اقتصادياً للعملاء الذين يحتاجون إلى خدمات قانونية مستمرة، حيث يتميز بتكلفة ساعة عمل ثابتة وأقل مقارنة بالطرق الأخرى.

كيفية العمل

بعد توقيع العقد يتم تنفيذ الخدمات وفق نطاق العمل المحدد، ويتم تعيين مدير علاقة للعميل، وترسل تقارير دورية للعميل.

تحديد الأتعاب

تحدد الاتعاب على أساس نطاق الخدمات القانونية التي يحتاجها العميل، ويتم الاتفاق على مبلغ محدد، يُدفع بشكل دوري على مدار السنة التعاقدية.

الخيار الثالث

التعاقد لخدمات قانونية محددة: تتناسب هذه الطريقة مع العملاء الذين يحتاجون إلى خدمات قانونية محددة دون الحاجة إلى ارتباط طويل الأجل أو خدمات مستمرة.

مميزات الخيار

- وضوح التكلفة: يعرف العميل مسبقًا المبلغ المطلوب دون أي تغييرات أو رسوم إضافية غير متوقعة.
- مرونة التعاقد: إمكانية طلب خدمات قانونية عند الحاجة دون الالتزام بعقد طويل الأجل.

كيفية العمل

يتم الاتفاق على تقديم خدمة قانونية واحدة أو مجموعة خدمات محددة، مثل صياغة عقد معين، إعداد مذكرة قانونية، أو تقديم استشارة متخصصة، مقابل مبلغ ثابت يتم تحديده مسبقًا.

تحديد الأتعاب

يتم تحديد الأتعاب بناءً على طبيعة الخدمة المتفق عليها، وتُدفع دفعة واحدة عند التعاقد أو وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه.

النطاق الجغرافي

إيماناً منا بأهمية الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية وخدمة عملائنا الكرام ولسهولة إدارة ملفات العملاء ومباشرة الدعاوى الخارجية لعملائنا، قمنا بتطوير شبكة من التحالفات والشراكات مع مكاتب محاماة دولية رائدة في عدد من الدول، تمكننا من تقديم خدمات قانونية متكاملة تخدم مصالح عملائنا في نطاق جغرافي أوسع يتواجد الفرع الرئيس للشركة في العاصمة السعودية الرياض بالقرب من مركز الملك عبد الله المالي (KAFD)، ونوفر خدماتنا القانونية لجميع مناطق المملكة العربية السعودية، عن طرق فريق العمل، مع دعم شامل للتعاون القانوني الدولي لضمان تقديم الحلول القانونية المثلى محلياً وعالمياً.



نخبة من عملائنا



واتساب مباشر: **0114111729**

الرقم المجاني: **920002973**

Chinese profile



English profile



Links



✉ info@kt-assoc.com ⌨ www.kt-assoc.com  [kt-associates-sa](https://www.linkedin.com/company/kt-associates-sa)  [kt_assoc_sa](https://twitter.com/kt_assoc_sa)